الوطن
الثلاثاء ٢٤ آب ٢٠٢١ الموافق ١٦ المحرم ١٤٤٣ هـ العدد ٣٥٤٩ السنة الخامسة عشرة

قرار حكومي يلزم الجمارك بإبلاغ «بحوث الطاقة» عند استيراد التجهيزات الكهربائية والألواح الشمسية للتأكد من مواصفاتها

عبد الهادي شباط

بهدف متابعة مراقبة جودة التجهيزات الكهربائية المنزلية (برادات- غسالات- أجهزة الإنذار- مكيفات) وتجهيزات الطاقة المتجددة المراد استيرادها من الخارج (ولاسيما اللواقط الشمسية الحرارية واللواقط الكهرضوئية)، طلب وزير الكهرباء غسان الزامل من نظيره وزير المالية كنان ياغي وفق مذكرة حصلت «الوطن» على نسخة منها تشتمل على توجيه المديرية العامة للجمارك للتدقيق خلال عملية التخليص الجمركي للتجهيزات الكهربائية بضرورة الالتزام والتأكد من وثيقة صادرة عن المركز الوطني لبحوث الطاقة تثبت موافقته على منح إجازة الاستيراد وإبلاغ المركز الوطني لبحوث الطاقة فور وصول التجهيزات الكهربائية المحددة وفق المذكرة إلى المنفذ الحدودي، وذلك عبر الفاكس المستعجل وتوجيه المستورد أو وكيله المفوض بمراجعة المركز الوطني لبحوث الطاقة للحصول على موافقة بإدخال التجهيزات بعد التأكد بشكل فعلي وبالمشاهدة من مطابقة مواصفاتها للمواصفات التي تم على أساسها منح إجازة الاستيراد.

واشتملت المذكرة على مجموعة من التجهيزات الكهربائية وتجهيزات الطاقات المتجددة ومكوناتها كافة التي يتم طرحها في السوق المحلية بما يضمن جودة هذه التجهيزات ولاسيما الألواح الكهروضوئية والأنابيب المفرغة لتسخين المياه ذات الوصف التجاري (لواقط شمسية عبارة أنابيب زجاجية ذات جدارين مفرغ ما بينهما من الهواء وذات طلاء انتقالي لصناعة السخانات الشمسية- واللواقط الشمسية لتسخين المياه من دون خزان وأجهزة تسخين مياه بالطاقة الشمسية والمدخرات الخاصة بالطاقة الشمسية والمعرجات أو الانفرترات الخاصة بالطاقة الشمسية).

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن المدير العام للمركز الوطني لبحوث الطاقة يونس علي أن المذكرة تشتمل على آلية عمل وتنسيق يلزم الجمارك بإعلام المركز الوطني بالتوريدات من التجهيزات الكهربائية واللواقط الشمسية وغيرها من المدخرات ليتمكن المركز من التحقق والمطابقة بين التوريدات وإجازة الاستيراد وذلك عبر طلب عينات والتحقق منها في المركز، وفي حال تعذر نقل العينات إلى المركز فإنه يتم إرسال لجنة الكشف للمنفذ الحدودي الذي قدمت منه المواد للكشف عليها والتحقق منها وفي حال تم لحظ مخالفة وثبت عدم مطابقتها لإجازة الاستيراد يجري التعامل مع هذه البضائع على أنها مخالفة من قبل الجمارك ويتم اتخاذ الإجراءات المعمول بها جمركياً، مبيناً أنه لدى المركز لجنتان واحدة خاصة بالكشف والتحقق من مستلزمات الطاقات البديلة وخاصة اللواقط الشمسية والمدخرات واللجنة الثانية تختص ببقية التجهيزات الكهربائية التي يعمل المركز على التحقق من مواصفاتها.

وكان المدير العام للمركز بيّن لـ«الوطن» أن هناك الكثير من اللواقط الشمسية (ألواح الطاقة) المعروضة في السوق مجهولة المواصفات وأدخلت للبلد من دون علم مركز بحوث الطاقة، وهو بخلاف الآلية المتفق عليها مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية من جهة عدم منح أي إجازة استيراد للواقط الشمسية إلا بعد عرضها على مركز بحوث الطاقة لتحديد المواصفات الفنية المسموح بها لإدخال هذه اللواقط، وبناء عليه فإن هذه اللواقط إما أنها تدخل بطرق غير شرعية وإما من خلال إجازة استيراد لكنها لم تعرض على مركز بحوث الطاقة، وفي المحصلة لا يمكن الحكم على هذه اللواقط أنها مغشوشة أو مخالفة أو أنها ذات مواصفات جيدة لأن ذلك يحتاج لإجراء اختبارات لهذه اللواقط.

وعن توافر مختبر خاصة لفحص العينات من اللواقط الشمسية بين أنه تم إدراج تأمين أكثر من مخبر خلال خطة العام القادم، لافتاً إلى كلفة المخبر وهناك حاجة لأكثر من ٣ مخابر لتوزيعها على المعابر الأساسية في المينا والمنافذ البرية في معبر نصيب وجديدة لاختبار العينات من اللواقط الشمسية المدخلة عبر هذه المنافذ، لأن الاكتفاء بمخبر واحد مركزي في دمشق يسهم في زيادة العبء على المستوردين عبر إحضار العينات إلى دمشق ويحتاج للوقت والجهد وكلفة أكثر.

أسعار الخضر ترتفع في السوق والبندورة بألف ليرة والبطاطا بـ١٢٠٠ ليرة

اتحاد الفلاحين يبرئ التصدير ولجنة تجار الخضار: انخفاض ٦٠-٧٠ بالمئة بزراعة الفواكه والخضر

رامز محفوظ

رصدت «الوطن» خلال جولة على أسواق مبيع الخضر والفواكه في دمشق ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار الخضر حيث وصل سعر كيلو البندورة بالمفرق لحدود ١٠٠٠ ليرة والخيار لـ٩٠٠ ليرة والفليفلة الخضراء لـ١١٠٠ ليرة والباذنجان لـ١٠٠٠ ليرة والبصل لـ٩٥٠ ليرة والبطاطا لحدود ١٢٠٠ ليرة

وعن أسباب ارتفاع أسعار الخضر خلال الفترة الحالية أكد رئيس مكتب التسويق في الاتحاد العام للفلاحين خطار عماد لـ«الوطن» أن أبرز أسباب ارتفاع أسعار الخضر في السوق ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج من مازوت وأسمدة ويد عاملة التي ارتفعت أسعارها حالياً إضافة لارتفاع أجور النقل.

واستبعد عماد أن يكون هناك تأثير للتصدير على ارتفاع أسعار الخضر، لافتاً إلى أن التصدير حالة ضرورية ويساعد المنتج، مبيناً أن كميات التصدير تعتبر قليلة حالياً وليس لها تأثير واضح على أسعار الخضر.

بدوره بين عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه بدمشق محمد العقاد في تصريح لـ«الوطن» أن التكلفة باتت مرتفعة حالياً الأمر الذي انعكس سلباً على أسعار الخضر، لافتاً إلى أن المزارع يقوم بشراء ليتر المازوت من السوق السوداء بسعر ٣ آلاف ليرة.

وأكد العقاد أن زراعة الخضر والفواكه العام الحالي أقل من الأعوام السابقة بنسبة تتراوح بين ٦٠ و٧٠ بالمئة، مرجعاً سبب انخفاض نسبة الزراعة لارتفاع التكاليف، مبيناً أن المزارع عند بيع إنتاجه لا يستطيع تغطية التكلفة التي يدفعها عند الزراعة.

وأوضح العقاد أنه لا تأثير للتصدير على ارتفاع أسعار الخضر حالياً باعتبار أن هناك عدة أصناف من الخضر مثل الخيار والباذنجان والفليفلة لا تصدر خلال الفترة الحالية وهي تباع في السوق المحلية فقط.

وأكد أن التصدير مفيد للمزارع ولولا التصدير لعزف المزارعون عن الزراعة وخصوصاً أن أسعار المبيع للأسواق المحلية لا تغطي التكلفة التي يدفعها المزارع للزراعة، ، موضحاً في الوقت نفسه أن تصدير الخضر ليس متوقفاً حالياً لكن كمية التصدير تعتبر قليلة.

وأشار إلى أن أسعار البندورة كانت أخفض بنسبة ٥٠ بالمئة منذ نحو أسبوعين لأنها كانت في ذروة إنتاجها وكميات الإنتاج كانت وفيرة، أما اليوم فقد انخفض الإنتاج لذا ارتفعت أسعارها في الفترة الحالية.

وبين أن أصغر بستان مزروع بمساحة ٥٠ دونماً بالخضر والفواكه يحتاج في اليوم الواحد لحدود ١٠٠٠ ليتر مازوت وذلك من أجل السقاية أي إن المزارع يدفع بحدود ٣ ملايين ليرة يوماً عند ما يشتري ليتر المازوت بسعر ٣ آلاف ليرة وكذلك الفلينة الفارغة التي تتم تعبئة الخضر بها سعرها اليوم بحدود ١٥٠٠ ليرة.

ولفت إلى أن أجور النقل ارتفعت كذلك فعلى سبيل المثال أصبحت أجرة سيارة نقل البندورة من منطقة إزرع في درعا إلى سوق الهال بدمشق بحدود ٣٠ ألفاً بعد أن كانت أقل من نصف المبلغ عندما كان المازوت متوفراً أكثر من الفترة الحالية.

من جهته أكد عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه بدمشق أسامة قزيز أن عروة إنتاج البطاطا في حوران لم يتبق منها سوى ٥ بالمئة وإنتاج هذه العروة كان يغطي حاجة السوق من البطاطا واليوم مع انتهاء إنتاج هذه العروة تقريباً انخفضت كميات البطاطا في السوق لذا ارتفع سعرها في السوق حالياً.

ولفت إلى أن كلف الزراعة مرتفعة حالياً من مازوت وأسمدة وبذار وأدوية إضافة لعبوات تعبئة وأجور النقل، والمزارع اليوم تقريباً يصل لحدود التكاليف التي يدفعها.

ولفت إلى أن إنتاج البندورة حالياً انخفض نتيجة موجة الحر وتضرر النبتة التي تنتج حالياً البندورة، لافتاً إلى أن البندورة الموجودة في السوق حالياً من إنتاج درعا والسويداء، ومشيراً إلى أن كميات البندورة في سوق الهال انخفضت حالياً نتيجة انخفاض الإنتاج بسبب موجة الحر.

الوطن
الثلاثاء ٢٤ آب ٢٠٢١ الموافق ١٦ المحرم ١٤٤٣ هـ العدد ٣٥٤٩ السنة الخامسة عشرة

الزراعة تخطط لإنتاج ٢,١ مليون طن قمح ومليون طن شعير

توقعات ٨٠٠ ألف طن بطاطا و٦٢٥ ألف طن بندورة

هناء غانم

أقرت الحكومة الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم الزراعي ٢٠٢١-٢٠٢٢ وباتت معتمدة للبدء في تنفيذ تفاصيلها الغنية حيث جاءت متنوعة وشاملة لكل المنتجات مع المساحات المنوي زراعتها إذ بلغت مساحة القمح المخططة للموسم الزراعي ٢٠٢٢ نحو ١,٥ مليون ونصف مليون هكتار وبإنتاج مقدر نحو ٢,١ مليون طن.

أما محصول الشعير فبلغت مساحته المخططة ١,٤ مليون هكتار وبإنتاج نحو ١,٢ مليون طن وهذه المساحات موزعة بين مروي وبعل.

أما المحاصيل الرئيسية كالبطاطا فبلغت مساحته المخططة في الخطة نحو ٣٣ ألف هكتار لتعطي إنتاج يقدر بنحو ٨٠٠ ألف طن من البطاطا... أما البندورة فالإنتاج المقدر يبلغ نحو ٦٢٥ ألف طن تنتج عن مساحة مخططة وقدرها ١١,٥ ألف هكتار.

وفي حوار سريع مع مدير السياسات الزراعية في وزارة الزراعة المهندس رائد حمزة حول ما تضمنته الخطة الزراعية للموسم القادم وما امتازت به قال لـ«الوطن»: تم رصد المتغيرات كلها قبل وضع بنود الخطة لكي تتماشى مع المتغيرات والواقع الحالي.

- كيف يتم تحديد المساحات القابلة للزراعة وتحقيق إنتاج زراعي يضمن الأمن الغذائي؟

يجيب حمزة قائلاً: الأراضي القابلة للزراعة (وتصنّف بالأراضي الزراعية) والتي يمكن استثمارها وزراعتها أي هي جميع الأراضي باستثناء الأراضي المخصصة للمباني والمرافق العامة، وأراضي البحيرات والمستنقعات، والأراضي الصخرية والرملية، والمروج والمراعي والغابات والحراج، وبالتالي الأراضي القابلة للزراعة تشمل الأراضي الزراعية المروية والبعلية والأراضي السبات التي يتم إراحتها في الزراعة البعلية وفق دورة زراعية محددة.

- كيف يتم إدخال مساحات جديدة بالإنتاج؟

يوجد لدى وزارة الزراعة خطة استصلاح أراضٍ يتم من خلالها إدخال مساحات جديدة من الأراضي المحجرة وتقوم مديرية مشاريع استصلاح الأراضي بوضع خطة سنوية لكل المحافظات حسب المتاح من الآليات الهندسية التي تعرضت للتخريب والسرقة خلال فترة الحرب.

- ما أساليب الدعم المخصص للفلاحين؟

تتعدد أساليب الدعم حسب الأهداف والغايات التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها، والسياسات التي تحكمها، والالتزامات التي تربطها بالدول خاصة التجارية منها، ويتضمن الدعم الزراعي الأشكال والآليات التالية: دعم مباشر وتتضمن: دعم مستلزمات الإنتاج (دعم البذار المحسن، دعم الأسمدة الموزعة من المصرف الزراعي التعاوني، دعم مستلزمات الثروة الحيوانية كاللقاحات وقشات التلقيح والسائل الآزوتي والمعالجات السريرية، ودعم المقنن العلفي، دعم الغراس وعمليات استصلاح الأراضي، والمكافحة العامة والحيوية، دعم أسعار المحاصيل الإستراتيجية، دعم بدلات الري من شبكات الري الحكومي، دعم الكهرباء الزراعي. ودعم غير مباشر ويتضمن: دعم البنى التحتية (كالطرق الزراعية) والخدمات الإرشاد ونتائج البحوث العلمية الزراعية.

- ما الزراعات التي ستركز عليها الخطة؟

يتم وضع الخطة الزراعية حسب الموارد المتاحة من مياه ري وميزان استعمالات الأراضي، ونظراً لمحدودية هذه الموارد يتم التخطيط على مستويين، الأول على مستوى المحصول كالمحاصيل الإستراتيجية التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي كمحصول القمح وتلبي حاجة معامل تصنيع القطاع العام من مواد أولية كالقطن والشوندر السكري والتبغ، وعلى مستوى محاصيل رئيسية كالبطاطا والبندورة والشعير والذرة الصفراء حيث تحدد نسب ومساحة تلك المحاصيل حسب الموارد المتاحة وبما يلبي الطلب المحلي قدر الإمكان، وتوفر مستلزمات إنتاجها، أما ما تبقى من محاصيل فيتم التخطيط لها حسب المجموعات ومنها مجموعة الخضر الشتوية والصيفية، مجموعة المحاصيل البقولية الغذائية، مجموعة المحاصيل البقولية العلفية، ومجموعة المحاصيل الصناعية... إلخ. وما يميز الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم القادم هو التخطيط ضمن المتاح والواقع الفعلي مع تحديد مستلزمات الخطة بشكل كمي ووفق جدول زمني محدد.

- ما أولويات عمل الوزارة للقطاع الزراعي؟

من أولويات وزارة الزراعة زيادة الإنتاج بما يلبي الطلب المحلي من الغذاء والمواد الأولية للتصنيع الزراعي، ونظراً لزيادة عدد السكان المطرد، ومحدودية عوامل الإنتاج، إضافة إلى التحديات التي تواجه القطاع الزراعي من تحديات صنعية متمثلة بالإجراءات القسرية المفروضة على سورية ومنع استيراد مستلزمات الإنتاج، وتحديات طبيعية متثلة بالتغيرات المناخية وأثرها ليس فقط على الزراعات البعلية التي تمثل ما يزيد على ٧٠ بالمئة بل أيضاً على الزراعات المروية من خلال أثرها على المخزون المائي السطحي والجوفي وأيضاً أثرها على الثروة الحيوانية خاصة المراعي، فأصبح من الضروري ولزاماً وضع أولويات لإنتاج المحاصيل ليتم التركيز قدر المستطاع على إنتاج المحاصيل التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي، وحاجة التصنيع الزراعي حسب المتاح، أما الأولوية الأخرى فهي السعي إلى توفير مستلزمات الإنتاج وخاصة البذار المحسن وخفض تكاليف الإنتاج من خلال توفير تلك المستلزمات وتقديم الخدمات، إما بشكل مجاني أو بأسعار مدعومة، يضاف إليها معالجة المشاكل التي يعاني منها القطاع كالتغيرات المناخية والحرائق، ومكافحة الآفات العامة والدعم الفني وتنظيم القطاعات المتعثرة كقطاع الدواجن، كما تسعى الوزارة الآن إلى تفعيل دورها الريادي في تحقيق التنمية الريفية الشاملة من خلال التنمية الزراعية كمحرك أساسي للتنمية الريفية واستقرار السكان الريفيين، وذلك من خلال معالجة الإختناقات التي تعترض سلاسل القيمة لأي سلعة زراعية.

رئيس الاتحاد العام للفلاحين: بذار الموسم الشتوي متوافرة لكل المحاصيل وبذار الشوندر في الطريق للتوريد

وزير الزراعة لـ«الوطن»: نؤمّن الآن ضعفي كميات بذار القمح التي كانت تؤّمن قبل الأزمة

محمود الصالح

كشف وزير الزراعة حسان قطنا عن قيام المؤسسة العامة لإكثار البذار بتأمين ضعفي النسبة التي كانت توزعها على الفلاحين قبل الأزمة من بذار القمح.

وبيّن وزير الزراعة أن المؤسسة قامت خلال الموسم الزراعي الماضي باستلام نحو ٧٠ ألف طن من بذار القمح من الحقول الإكثارية التي تعاقدت عليها مع الفلاحين، وذلك على الرغم من الظروف المناخية التي سادت القطر والتي أثرت في كامل الإنتاج الزراعي، وكانت حقول إكثار البذار جزءاً منه.

وأوضح قطنا أن الحاجة الفعلية من البذار وفق الخطة الزراعية هي ١١٨ ألف طن من البذار، وهذه الكمية تؤمن من خلال المؤسسة العامة لإكثار البذار، ومن خلال ما يخزنه الفلاحون بحكم العادة كبذار محلي، منوهاً إلى أن المؤسسة وعبر تاريخها وحتى قبل الأزمة كانت لا تبيع أكثر من ٣٠ بالمئة من حاجة الخطة من البذار رغم التشجيع الدائم للفلاحين للحصول على بذارهم من فروع إكثار البذار عن طريق المصرف الزراعي، مضيفاً: في هذا العام لدينا أكثر من ٦٠ بالمئة من كمية البذار اللازمة لتنفيذ الخطة الزراعية، وتعمل الآن فروع المؤسسة العامة لإكثار البذار في المحافظات على تعقيم وغربلة المزيد من الكميات المشتراة من قبل السورية للحبوب لتوزيعها على الفلاحين في حال الحاجة إليها، مشيراً إلى أن وزارة الزراعة أصدرت الخطة الزراعية بشكل مبكر في هذا العام لإتاحة الفرصة للفلاحين لتأمين مستلزمات الزراعة بشكل مبكر.

وعن تأمين بذار الشوندر السكري أوضح وزير الزراعة أن وزارة الصناعة تعاقدت مع الفلاحين في منطقة الغاب لزراعة ٤٢٥٠ هكتاراً بمحصول الشوندر السكري، وقامت المؤسسة العامة لإكثار البذار بالإعلان عن مناقصة لتأمين الأصناف المطلوبة استيراداً، ورست هذه المناقصة على إحدى الشركات الوطنية، وأعطيت أمر المباشرة لتوريد الكمية المطلوبة من البذار.

وحول الأسمدة اللازمة لزراعة محصول القمح وباقي المحاصيل الأخرى بيّن قطنا أنه تم تأمين كامل الاحتياج من السماد الفوسفاتي، حيث تم التعاقد على سحب إنتاج المعمل بشكل كامل، وبالنسبة للأسمدة الآزوتية يتم العمل على تأمينها خلال الفترة القادمة وهناك مناقصتان لتأمين أسمدة آزوتية من خلال التجارة الخارجية، والآن يوجد ١٥ ألف طن آزوتي في المستودعات، وفي حال عدم عرقلة توريد الأسمدة سيتم تأمينها قبل الموسم الزراعي.

رئيس الاتحاد العام للفلاحين احمد صالح الإبراهيم أكد لـ«الوطن» أن كميات البذار اللازمة لتنفيذ الخطة الزراعية للموسم الشتوي متوافرة بشكل كامل، وتقوم المؤسسة العامة لإكثار البذار بإنتاج ما تحتاجه الخطة وهي من المؤسسات الوطنية الرائدة في إنتاج أصناف مميزة من البذار، وبخصوص بذار الشوندر لفت إلى أن مؤسسة إكثار البذار تقوم بتأمين حاجة الخطة المتعاقد عليها الآن.

المدير العام للمؤسسة العامة لإكثار البذار بسام سليمان قال: كانت المؤسسة تغطي الجزء الأكبر من حاجة القطر من بذار هذا المحصول حيث بلغ متوسط الإنتاج من البذار الخام نحو ٢٠٠ ألف طن. أما بالنسبة للبذار المغربلة والمعقم فقد كان متوسط التوزيع نحو ١٥٠ ألف طن.

وأشار إلى أنه وكواحد من القطاعات الاقتصادية المهمة فقد لحقت بالمؤسسة أضرار مادية كبيرة حيث تعرضت معظم منشآتها لأضرار كبيرة وخرجت من الخدمة وهذا أدى إلى تراجع الخطة الإنتاجية للمؤسسة نتيجة لخروج مساحات واسعة من الأراضي التي كانت المؤسسة تستخدمها لإنتاج البذار (محطات عائدة للمؤسسة - حقول المزارعين) من العملية الإنتاجية، وانخفاض طاقة غربلة وإعداد البذار نتيجة لخروج وتدمير تسعة من مراكز غربلة وإعداد البذار العائدة للمؤسسة المنتشرة في معظم أنحاء القطر وتبقي مركزان فقط، وتدمير وتخريب مختبرات جودة البذار، وتدمير مستودعات تخزين البذار، وسرقة مخازين المؤسسة من البذار ومستلزمات الإنتاج (مواد تعقيم - أكياس تعبئة...) وخاصة بذار المراحل العليا، وسرقة الآليات والتسرب الكبير في الكادر البشري الفني.

وقال: كل هذه الأمور كان لها أثر سلبي كبير على كفاءة عمل المؤسسة وقدرتها على تنفيذ خططها على الشكل الأمثل إلا أن المؤسسة لم تتوقف عن العمل طوال هذه الفترة وواصلت عملها في تأمين حاجة المزارعين من البذار ضمن الإمكانيات المادية المتاحة لها وعلى ما كان يفرضه الواقع إلا أنها عانت من انخفاض في كميات بذار القمح المنتج بشكل كبير حيث بلغ متوسط الإنتاج من بذار القمح الخام خلال هذه الفترة نحو ١٨ ألف طن وبلغ في عام ٢٠١٥ نحو ١١ ألف طن.

ومع بدء عملية التعافي من منعكسات هذه الحرب ورغبة من المؤسسة في استعادة دورها الريادي كإحدى أهم المؤسسات الاقتصادية والخدمية والبحثية في القطاع الزراعي تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي ساعدت في تجاوز جزء كبير من الصعاب والمشكلات التي اعترضت عملها، وذلك اعتماداً على وضع الخطط الإنتاجية والاستثمارية وفق منهجية علمية تتناسب مع الواقع وتعتمد على دراسة مدى توافر كل متطلبات العملية الإنتاجية (أراضٍ زراعية مناسبة - بنى تحتية...) وتحليل البيانات والمعطيات المتوفرة لدى المؤسسة، والتوسع في مناطق إنتاج البذار وإدخال مناطق جديدة في عملية إنتاج البذار في محافظات (حماة - درعا - السويداء)، ووضع خطط بديلة لخطط العمل الأساسية وذلك لمواجهة الصعوبات التي قد تعترض العمل، ووضع آلية للشراء المباشر من حقول المزارعين عند الحاجة لكميات إضافية من البذار وذلك بعد إجراء الاختبارات اللازمة لناتج هذه الحقول والتأكد من مطابقتها للمواصفات الفنية المطلوبة، واستجرار كميات من الأقماح المستلمة من قبل المؤسسة السورية للحبوب لتغطية أي طلب زائد على البذار في حال نفاد الأرصدة لدى المؤسسة.